العدد (1556) السنة السادسة - الأحد (12) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وفد اماراتي في المحافظة لبحث تنفيذ مشاريع استثمارية

أعمار النجف تؤكد عدم تسلّمها سوى ٤٠٪ من الموازنة لعام ٢٠٠٩

النجف الاشرف / عامر العكايشي -- وكالات

عقد مجلس محافظة النجف جلسة ضيف فيها وفداً يضم ممثلي الشركات الاستثمارية الإماراتية لمناقشة المشاريع المقدمة من قبل الشركات وتسهيل عملها لتنفيذ مشاريع استثمارية في المحافظة.

وقال مصدر مخول في مجلس محافظة النجف لـ(المدى) " ضيف المجلس وفداً يضم ممثلي الشركات الاستثمارية الإماراتية التي تضم شركة الساحل الغربي المتخصصة بخدمات تدوير النفايات حيث طرح الوفد مشروعاً لتوليد الطاقة الكهربائية وتصنيع الأسمدة العضوية عن طريق النفايات.

واضاف " كما ضم الوفد شركة رايز المتخصصة بالخدمات الزراعية حيث قدم ممثلو الشركة مشروعاً لفتح مصنع للألبان والعصائر فضلا عن إنشاء مزرعة كبيرة للأبقار بسعة ٥٠٠٠ بقرة."

وبين المصدر ان " هذه الزيارة تلبية لدعوة رئيس الوزراء نوري المالكي والتي أطلقها من النجف الاشرف لتطوير الاستثمار من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق وتوفير فرص عمل لامتصاص البطالة المنتشرة خصوصا بين شريحة الشباب.

في غضون ذلك أكد مسؤول هيئة الأعمار في محافظة النجف الاشرف ان هناك تلكؤاً كبيراً من وزارتي المالية والتخطيط في تمويل حسابات المحافظة من الميزانية المقررة لها حيث لم تستلم المحافظة لغاية ألان أكثر من ٤٠٪ من موازنتها لعام ٢٠٠٩ على الرغم من الوصول إلى نسبة ٦٠٪ من الصرف على المشاريع.

وأشار المهندس حيدر الميالي في حديث لمراسل المركز الإعلامي للبلاغ الى ان المحافظة حالها حال باقي المحافظات قد خسرت أكثر من ٢٥٠ مليار دينار نتيجة للتخفيض الكبير الذي حصل في ميزانيتها التكميلية لعام ٢٠٠٨ وفي موازنة عام ٢٠٠٩ حيث تم خصم أكثر من ٦٣ مليار دينار من الموازنة التكميلية لعام ٢٠٠٨ في حين تم تخفيض موازنة عام ٢٠٠٩ من ٢٥٨ مليارات دينار إلى ١٠٩ مليار دينار حيث جرى التخفيض من دون النظر إلى ما دخلت فيه المحافظات من التزامات وأوضح الميالي إن سنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨ كانت فيها المحافظات مطلقة اليد في صرف تخصيصات تنمية الأقاليم وبعد ذلك أوقفت وزارة المالية الصرف إلا بموافقة وتوجيه من وزارة التخطيط ما انعكس سلبا على تنفيذ المشاريع وأصبحت ألان المحافظات تتحمل حتى مسؤولية التنظيفات ونفقاتها والتي تصل كلفتها للاقضية والنواحي إلى أكثر من ٦ مليارات دينار بعد أن كانت مسؤولية وزارة البلديات بالإضافة إلى بعض القضايا الملحة الأخرى والمتعلقة بمياه الشرب والتي تصل كلفتها إلى ١٥٤ مليون دينار.

مسؤول هيئة الأعمار أكد إن المحافظة قد فاتحت وزارتي التخطيط والبلديات بشان المناقلات المنصوص عليها في قانون الموازنة الاتحادي والذي اقره مجلس النواب والخاصة بمناقلة مبالغ ٨ مليارات دينار من المنافع الاجتماعية للأمانة العامة لمجلس الوزراء ونقلها إلى محافظتي النجف وكربلاء لتغطية الزخم الحاصل أثناء الزيارات وإضافة مبلغ ٥,٩ مليارات دينار من تعويضات موظفي مكتب رئيس الوزراء إلى تخصيصات محافظة النجف لتغطية الزخم الحاصل أثناء الزيارات أيضا ، حيث تم الحصول على الموافقة المبدئية من وزارة التخطيط على هذه المبالغ والتي ستعمل على فك بعض الاختناقات في مجالات البلديات والشؤون الأمنية في المحافظة.

هيئة الاستثمار تطالب البرلمان بالتصويت على تعديلات قانونها

بغداد / وكالات

دعت الهيئة الوطنية للاستثمار مجلس النواب الى الاسراع في التصويت على التعديلات التي اضيفت مؤخرا على قانون الاستثمار ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

وقال مصدر في الهيئة بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان الهيئة اكملت اجراء التعديلات التي طالبت بها جهات سياسية واقتصادية في وقت سابق وتم رفعها الى مجلس الوزراء الذي بدوره رفعها الى مجلس النواب ، الا انه حتى اللحظة لم يتم التصويت عليها من قبل البرلمان من دون ان يذكر المصدر طبيعة الفقرات المراد تعديلها . واضاف ان ما يهم الهيئة هو المشاركة مع الدولة في دعمها المشاريع الاستثمارية مع وجود رغبة حقيقية في اقامة شراكات استثمارية في العراق والمساهمة في عمليات الاعمار والبناء من قبل الشركات ورؤوس الاموال الاجنبية.

واكد اهمية اشراك القطاع الخاص في مشاريع الاعمار باعتباره الركيزة الاساسية في الاقتصاد في كثير من دول العالم ، مبينا ان الهيئة عكفت وتعكف على اقامة وعقد ندوات ولقاءات في داخل العراق وخارجه وتفعيل التعاون المشترك مع المستثمرين.

وافاد المصدر انه بعد التغيير الذي شهده العراق فان نظرة الدولة للاقتصاد مبنية على اساس اقتصاد السوق الحر ولكن ليس لابعد مدى ، وبذلك برزت الحاجة الى تشريع قوانين اقتصادية جديدة تتلاءم مع طبيعة التطورات الاقتصادية على الساحة المحلية.

يذكر ان رئيس الهيئة سامي الاعرجي اعلن الموافقة على انشاء محطة لتوليد ٤٠٠ ميغا واط من الطاقة الكهربائية بواسطة الخلايا الشمسية في محافظة كربلاء.

من الواقع الاقتصادي

جولة التراخيص نجاح أم فشل ؟!

عباس الغالبي

تتواتر التصريحات الرسمية وغير الرسمية ويذهب المحللون والخبراء مذاهب شتى بشأن جولة التراخيص الاولى للحقول النفطية التي عقدت مطلع الشهر الحالي ، حيث أنقسموا الى فريقين احدهما يعتبر فوز شركة بريطانية خطوة نحو التنمية الاقتصادية، بل ذهب الى ابعد من ذلك حيث عده انتصاراً للارادة العراقية ، بينما يرى الفريق الاخر ان جولة التراخيص في مرحلتها الاولى بمثابة فشل واضح لوزراة النفط في حسم العقود المعلنة مسبقا بسبب البون الشاسع الذي وضعته الوزراة بين اسعارها واسعار الشركات المتنافسة لاجرة البرميل الواحد المنتج واعتبروا ذلك اخطاء فنية في آليات التعاقد في مثل هكذا عقود بررتها الوزارة بمسوغات متعددة حيث:- اعتبرت الاجر المرتفع الذي وضعته للحقول الاخرى يندرج في اطار المصلحة الوطنية التي تتطلب مكاسب مالية معينة لحقول بعينها ، وانفضت جولة المنافسة بعقد واحد من مجموع ستة حقول نفطية واثنين غازية في وقت اعتبرتها الحكومة ومعها وزارة النفط انه نصر ونجاح كبيران ، واذا ماحسبنا ان مقدار الزيادة المتوقعة في انتاج النفط من هذه الحقول هو اكثر من ٦ ملايين برميل يوميا ، وبغض النظر عن الفشل والنجاح الذي يمكن ان توصف به جولة التراخيص الاولى، فأن هذه الخطوة المتأخرة تصب باتجاه تعزيز قدرات القطاع النفطي انتاجا وتصديرا والذي سينعكس مباشرة على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية ولكن ان تحسم بهذه الطريقة غير المدروسة وحتى ان التبريرات التي ذكرها الفريق المساند لها باعتبارها خطوة ناجحة ومجدية للاقتصاد العراقي الذي ينوء بحمل ثقيل تحت شعار عصفور في اليد خير من لاشيء ، وكان بالامكان ابرام العقود المعلنة كافة دونما تأخير لو أحسنت طريقة أدارة هذه الجولة لاسيما وان العقود بدأت المباحثات حولها خلال العام الماضي ٢٠٠٨ وجرى تخفيض الشركات المتقدمة للمشاركة في الحصول على رخصة العمل من اكثر من ٢٠٠ شركة عالمية الى مايقارب ٣٣ شركة هي المستوفية للشروط والمعايير العالمية في وقت واجهت فيه هذه الجولة أعتراضات برلمانية وسياسية ونخبوية متخصصة في مجال النفط ، الا ان الاصرار على عقدها كان يفترض ان ترافقه نتائج مجدية لاان تكون بهذا الشكل الفقير الذي يحقق فوائد لاتكاد تغطي ادنى مستويات الحاجة .

ومما نلفت الانتباه اليه ان هنالك جولة تراخيص ثانية لحقول اخرى من المؤمل عقدها نهاية العام الحالي او مطلع العام المقبل وهي ذات مواصفات فنية وانتاجية لها تأثيرها الكبير على تنشيط الاقتصاد الوطني وقد تمر بالمسار نفسه الذي مرت به الجولة الاولى بتكرار السيناريو ذاته ويظل القطاع النفطي ومعه الشعب أسير التصريحات المبهجة التي لاتمت الى الواقع بصلة .

abbas.abbas80@yahoo.com

مستشار حكومي: عقود التراخيص خطوة نحو التنمية الاقتصادية

بغداد / وكالات

قال المستشار الاقتصادي في مجلس الوزراء عبد الحسين العنبكي ان الانتقادات التي وجهتها جهات معينة الى اعلان عقود تراخيص النفط الاخيرة تشير الى غياب الفهم لحجم الكارثة الاقتصادية التي يعيشها العراق.

واضاف العنبكي بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان اي تحرك ينتج عنه تمويل مالي للخزينة العراقية من شانه حل المشاكل الاقتصادية التي مر بها العراق خلال السنوات الاخيرة والتي عطلت الانتاج ودمرت البنى التحتية وجمدت خطط الاعمار.

واردف ان هذا العقد خطوة نحو تنمية اقتصادية كبيرة ستمكن العراق من انتاج ٤ ملايين برميل يوميا خلال السنوات المقبلة ، سيما اذا مانظرنا الى ان الشركة الاجنبية ستستحصل اجرة دولارين فقط عن البرميل الاضافي بعد تجاوز الطاقة التصميمية للحقل البالغة ١,٨٥ مليون برميل عند خط الشروع.

ونوّه العنبكي الى انه يتم استقطاع مانسبته ٣٥ بالمائة ضريبة للخزينة العراقية ، و ٢٥ بالمائة الى شركة عراقية تؤسس في المستقبل من هذا العقد.

وفازت شركة "بي بي" بالعقد بعدما رفضت اكسون موبيل الأمريكية شروط الحكومة العراقية المتعلقة بالرسوم على البرميل من إنتاج الحقل الذي يحوي مخزونا نفطيا عند ١٧ مليار برميل.

يشار إلي أن قطاع النفط يحتاج لاستثمارات كبيرة بعد سنوات من التراجع بالرغم من امتلاك العراق ثالث اكبر مخزون نفطي في العالم يقدر بـ١١٥ مليار برميل.

محافظة ميسان تشكو عجزاً مالياً

بغداد / المدى

تشكو محافظة ميسان عجزاً مالياً بعد خفض موازنتها لهذا العام نتيجة لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقال محافظ ميسان محمد شياع بحسب "راديو سوا": " العجز المالي جاء بسبب أن الحكومات المالية تتعاقد على أكثر من مشروع لسحب الأموال المخصصة والحيلولة دون إرجاعها، لكن تراجع أسعار النفط أثرت على نسبة الأموال المخصصة للمحافظة فحصل هذه العجز. "

وأضاف شياع أن العجز في الموازنة يمنع المحافظة من استكمال تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية.

وتابع محافظ ميسان:" التواصل مع الحكومة لغرض توفير موازنة تكميلية أو مبلغ مخصص للطوارئ لمعالجة المشكلة، كما أن الحكومة المحلية لديها توجه نحو الاستثمار حلاً بديلاً

خبير: مساهمة القطاع المصرفي الخاص بالتنمية تحتاج الى تعديلات قانونية

قال خبير مصرفي ان مساهمة القطاع المصرفي الخاص في التنمية تحتاج الى تعديلات قانونية، وتحقيق المساواة بينها وبين المصارف الحكومية، فضلا عن تأسيس شركة لضمان الائتمانات بأنواعها كافة

واضاف سمير النصيري ان هناك حاجة ماسة الى بناء اقتصاد وطني يعتمد آلية وهيكلية جديدة للانتقال بالقطاع المصرفي الخاص من دور الوساطة المالية الى الدور التنموي" وذلك في ظل "الازمة التي يعانيها الاقتصاد العراقي خاصة والعالمي بشكل عام.

وبحسب النصيري فأن المصارف العراقية بحاجة الى ""تعديلات على قانون البنك المركزي واعادة النظر في التشريعات النافذة حاليا على اسس تتيح وتساعد على الاستثمار" ومنها على الخصوص "قانون المصارف المواد من ٢٨ ولغاية ٣٣، وقانون هيئة الاوراق المالية وتشريع قانون جديد للاستثمار المالي.

ولفت الى انه يجب "إعادة النظر بمخصص الديون المشكوك بتحصيلها وفقاً للائحة الإرشادية وإعطاء مرونة ومدد زمنية إضافية للمصارف لتتمكن من تصفية هذه الديون" والتي يعود اغلبها لـ"فترات سابقة حيث هاجر أغلب المدينين لأسباب أمنية" مشيرا الى ان تلك الديون "تعرقل زيادة رؤوس أموال المصارف بسبب خفض في أرباحها المتحققة فعلاً نتيجة استقطاعها من صافي الربح وبالتالي تؤثر على نشاطات المصارف الاستثمارية الجديدة.

ويرى النصيري ان هناك اهمية كبيرة لـ"مساواة المصارف الخاصة بمثيلتها الحكومية والسماح لها بالقيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرها لدى المصارف الحكومية" فضلا عن "فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية وقبول الحوالات الخارجية وإصدار السفتجة" والسماح للمصارف الأهلية بـ"فتح حسابات جارية وودائع ثابتة للوزارات والشركات العامة والمختلطة العائدة للدولة" وذلك حسب "الكفاءة المالية للمصارف الأهلية وقدرتها على استثمار هذه الودائع في أدوات مصرفية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني" على أن "يتولى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء الموقر التنسيق فيما بينهم وتوحيد التعليمات والتشريعات التي تحقق ذلك."

ودعا النصيري الى "تأسيس شركة لضمان وتأمين الائتمانات بأنواعها كافة بما يجعل الدولة تساهم في الرقابة والمشاركة في المخاطر بقيامها بضمان هذه الائتمانات بنسب محددة" وبشكل يجعل الدولة "تضمن ما لايقل عن ٥٠٪ من الائتمانات اسوة بما معمول به في شركة الكفالات المصرفية ما يضمن "تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية والتنموية والتي تنتج سلع وخدمات منافسة" وهو امر من شأنه "تخفيض التضخم وبناء الاقتصاد الوطني بشكل جديد ينسجم مع الوضع الحالي لتطورات الوضع الاقتصاد العالمي."

الفساد الاداري وقلة الدعم المالي وراء ضعف مشاريع الاعمار

المدى / وكالات

قال المهندس مختار إسماعيل علي " أن شركة الفاو العامة رغم الدمار الذي حل بها بعد سقوط النظام وتعرض منشآتها الى السلب والنهب ، الا انها إستطاعت ان تعيد نفسها بكوادرها الوطنية وتمكنت من الحصول على مشاريع إعمار في محافظات العراق كافة . واضاف علي : لدينا مشاريع لبناء مجمعات سكنية في تلعفر والنجف وكركوك بكلفة تصل الى (٦٨) مليار دينار عراقي ، ومشروع بناء ملعبين رياضيين في كربلاء ومشروع مع العتبة الحسينية المقدسة وكذلك التعاقد مع وزارة الدفاع لتنفيذ مشاريع إعمارية بقيمة تصل الى (٣٠) مليار دينار عراقي إضافة الى مشاريع إسكان في محافظات ديالى والديوانية والعمارة . وتابع " ان وزارة الأعمار والاسكان قدمت الكثير للشركة للنهوض بواقعها ، حيث أصبحت لها الاولوية في تبني مشاريع الاعمار في العراق ، لكنه أكد وجود فساد إداري ومالي لدى الكثير من الوزارات العراقية والذي يدفع بالمشاريع الى ان تذهب لجهات غير كفوءة تكون نتيجها فشل العديد منها ، مشيرا الى اهمية دخول الاموال الاستثمارية بسبب حاجة العراق الى هذه الاموال لاعادة إعمار بنيته التحتية والتي قال ، ان كل محافظة عراقية تحتاج الى ميزانية البلد بأكمله لجعلها كقريناتها في باقي دول العالم .

الزراعة : ٤٠ مليون دولار لمواجهة شحة المياه وانحسار الامطار

المدى / وكالات

كشفت وزارة الزراعة عن تخصيص أربعين مليون دولار من مبالغ المبادرة الزراعية المخصصة للوزارة لمشروع استخدام تقنيات الري الحديثة لمواجهة شحة المياه وانحسار الامطار.

وذكر بيان للوزارة تسلمت (المدى) نسخة منه ان وزير الزراعة وكالة اكرم موسى الحكيم ترأس اجتماعا للجنة إسناد المبادرة الزراعية الذي خصص لمناقشة عدد من المشاريع الملحة، التي لها فعل مباشر على واقع العملية الزراعية والتي تؤدي الى إحداث قفزة في كميات ونوعية الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب باستخدام طرق الري الحديثة .. حسب ماجاء في البيان

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٥٥,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٣٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	٧٥٠ ديناراً	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كرز مستورد	٣٠٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٢٥٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	٧٥٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٠٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
ألو عراقي	١٢٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	مشمش	٢٠٠٠ دينار
موز مستورد	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	٧٥٠ ديناراً